العدد (1868) السنة السابعة - الأربعاء (4) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أرقام مفزعة عن تنامي ظاهرة الامية بين الجنسين

الامية تنتشر بين كل خمسة عراقيين فوق سن ١٥ سنة

قد يكون احد اسباب انتشار ظاهرة الامية في العراق عدم وعي الاسرة بضرورة انخراط الابناء بالتعليم،وعدم وجود مدارس قريبة، ونقصا في عدد المدرسين بعد ان غادر بعضهم الى خارج الوطن او لاسباب اجتماعية وامنية، اضافة الى ان ٩و٢٢ ٪ من السكان يعيشون دون مستوى خط الفقر بناءا على احدث الاحصائيات والتقارير التي اعدها الجهاز المركزي للاحصاء العراقي، ورغم الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية للحد من ظاهرة انتشار الامية بين الصغار والكبار، الا ان جهودها ستظل قاصرة في الحد من ظاهرة انتشار الامية..ولم تشمل الظاهرة الا طفال فقط بل شملت كافة الاعمار.

سها الشيخلي

أطفال يعملون

التسرب من المدرسة

الفقر والعوز وراء تسربهم من المدرسة

أمية الصغار

في احدى مناطق بغداد وفي حي خاص بالنازحين، التقيت الطفلة زهراء (٩ سنوات) وكانت بصحبة امها (٢٤)، وعندما سالت زهراء هل تذهب الى المدرسة حزنت امها، وقالت:

– كتب على زهراء ان تظل بعيدة عن المدرسة كما كنت انا ايضا، كنت اتمنى ان تكون زهراء معلمة تاخذ بيد الصغار نحو نور المعرفة، لكن شاءت الاقدار ان نهجر منذ ٣ سنوات من منطقة (ابو غريب) بعد مقتل والد زهراء اثر تعرض المنطقة الى الهجمات الارهابية الطائفية، نزحت مع النازحين هربا من جحيم الاقتتال الطائفي، وسكنا هنا في منطقة الزعفرانية ولكن بقينا مطاردين هذه المرة من قبل الحكومة لاننا متجاوزون، ولا ندري ماذا سيحل بنا الدهر، فكيف تعاتبيني لانني لم اذهب بزهراء الى المدرسة، انا نفسي لم اتعلم القراءة والكتابة ذلك لانني قروية وكانت القرية التي اسكنها خالية من المدرسة، كما لم اجد اذنا صاغية لكل احتجاجاتي من اجل الذهاب الى المدرسة في القرية التي كانت بالقرب من قريتنا، وكان رد والدي ان الفتاة مصيرها الزواج والانجاب، وبما اننا اسرة فقيرة لا تقوى على سد متطلبات الدراسة، فقد اقتنعت بالزواج وانا لم اتجاوز ال١٥ عاما من ابن عمي، وتواصل ام زهراء حديثها المحزن، بالتاكيد على ان الامن والسكن هما اهم بكثير لزهراء من الذهاب الى المدرسة، واذا كانت النسبة التي تقول ان ٨٥٪ من الاطفال بين اعمار ٦ – ١١ سنة ملتحقون بالمدارس لعام ٢٠٠٧، تكون زهراء من النسبة المتبقية التي لم تلتحق بالدراسة للاسباب التي ذكرتها امها،وهناك في ذلك الحي الذي يقطنه المهجرون العديد من الاطفال الذين بعمر زهراء حرمتهم الاحداث من فرص التعليم فانضموا الى جيش الاميين.

أمية الكبار

ولم يقتصر الامر على المهجرين او على العوائل الفقيرة التي لا تجد ضرورة لذهاب الصغار الى المدرسة ما دامت البطالة تعم الكثيرين من الباحثين عن العمل، فها هو جبار الذي يجر عربة الخضار والبالغ من العمر ٢٥ سنة يؤكد انه لم يذهب الى المدرسة لان عائلته لا تقوى على دفع مصاريف المدرسة فوالده معوق حرب لا يقوى على العمل، ما جعله يعمل منذ صغره لاعالة ابويه، ويختتم جبار حديثه بالقول انه يريد ان يقرأ الجريدة التي يجدها بيد البعض من القراء، اما ابو علي يسكن مدينة الشعلة و البالغ من العمر ٥٥ سنة (عامل نجارة) فيؤكد ان الحياة علمته ان العلم نور، لكنه يعيش في الظلمة مرغما، فهو يعمل مساعد نجار لينفق على اسرته المكونة من والديه وزوجته وابنتيه، ويختتم ابو علي حديثه بانه رغم كل شيء فهو لم يحرم ابنته من نعمة التعليم وانه يجتهد في العمل باكثر من محل نجارة لكي ينفق على بناته الطالبات، ويختتم ابو علي حديثه بمطالبة الحكومة بالقضاء على الامية، بتشريع قانون محو الامية،الذي يسمع انه مطروح الان على طاولة مجلس النواب، ويقول ابو علي انه قد سمع ان الناطق باسم الحكومة العراقية علي الدباغ قد اعلن ذات مرة ان مجلس الوزراء قرر الموافقة على اقتراح محو الامية وتمت احالة ذلك الاقتراح الى مجلس النواب.

واشار المعلم كاظم جواد (معلم ابتدائية) من منطقة بغداد الجديدة الى ضرورة اعادة العمل بمحو امية الصغار والكبار ذلك ان العراق بلد المعرفة وبلد الالهام الاول، فهو صاحب حضارة عظيمة وقد رفد الانسانية بالكثير من العلوم والمعارف فمن المحزن ان يعاني ابناؤه الامية، وان الحملة التي قادها النظام السابق لمحو الامية كانت اعلانية وغير جادة وتفتقر الى الكثير من الاساليب الحديثة لانجاحها، الا ان الاعلام في ذلك الوقت قد طبل وزمر لها لاغراض حزبية لا اكثر.

دور وزارة التربية

ومع وجود العديد من الدوائر ذات العلاقة بمكافحة ومحو الامية،الا ان دور وزارة التربية يبقى من اهم تلك الدوائر، لذا قصدنا مديرية التعليم العام والتقينا مدير مركز محو الامية وتعليم الكبار التابع للمديرية المذكورة السيد جمعة عطية لالقاء الضوء على المشاريع التي تقودها وزارة التربية للحد من ظاهرة تفشي محو الامية، وعن نشاط المركز قال عطية:

تم توجيه كتاب الى مديريات التربية كافة بتاريخ ١٤/١/ ٢٠١٠، لتزويدنا باعداد مراكز محو الامية التي قامت بافتتاحها، وتبين ان هناك ٨٠٠ مركز موزعة على المحافظات، ما عدا اقليم كردستان، وبلغ عدد الدارسين اكثر من ٣٣ الف دارس، تتراوح اعمارهم بين ١٥– ٥٥ سنة، وفي النية القيام بحملة واسعة بالتعاون مع مجلس محافظة بغداد وبمشاركة منظمات المجتمع المدني والمديريات العامة للتربية في بغداد، للوصول الى فتح ٤٠٠ مركز لمحو الامية في بغداد لوحدها، وعند نجاح الحملة في بغداد سوف نقوم بنقل التجربة الى المحافظات الاخرى وبالتعاون مع مجلس المحافظة ومديريات التربية لتطبيق التجربة نفسها.

المعوقات

ويشير السيد عطية الى ان هناك معوقات كثيرة تحول دون تحقيق نجاح المشروع الذي اشرنا اليه ومن جملة تلك المعوقات:

– عدم اصدار قانون محو الامية الى الان، حيث ما زال ينتظر على طاولة مجلس النواب لاقراره بعد مصادقة مجلس شورى الدولة عليه ورفعه الى البرلمان.

– التخصيصات المالية يجب ان تتلاءم مع اعداد المستفيدين من المشروع الخاص بمحو الامية.

– عدم وجود مبان خاصة لمراكز محو الامية فان اغلب المدارس مزدوجة الدوام او حتى ثلاثية الدوام، ونامل ان تكون هناك ملاحق في المدارس تخصص لمراكز محو الامية لحل هذه المعضلة التي نراها من اهم المشاكل، اما عن نقص الكوادر الخاصة بمشاريع محو الامية فقد اكد عطية ان هناك متخصصين من المعلمين والمعلمات، والذين ساهموا في التجربة السابقة لمحو الامية.

المناهج الدراسية

ولما كانت المناهج تختلف عن مناهج الدراسة الابتدائية فيؤكد الاستاذ عطية ان مديرية التعليم العام قد وفرت المناهج للدارسين بعد ان تم استخدامها عام ٢٠٠٩، لتتماشى مع ظروف العراق الجديد. وتم تشكيل لجنة لتاليف كتب خاصة للدارسين في مراكز محو الامية، كما ولدينا متخصصون لتاليف الكتب الخاصة في مديرية المناهج والكتب ووزعت على المديريات العامة للتربية لتوزيعها على الدارسين، وتشمل تلك الكتب: القراءة والرياضيات لمرحلتي الاساس والتكميلي، الى جانب مادة الثقافة العامة التي تشمل (البيئة، الصحة، احترام الرأي، التعايش السلمي، صحة جسم الانسان)، ويوضح الأستاذ عطية ان تلك المناهج راعت التطور الحديث للحياة العامة، لكي تتماشى وتطور المجتمعات، وعن سؤالنا ما اذا كانت هناك مراكز تعمل حاليا، اجاب عطية:

– نعم هناك مراكز في ٢٠ مديرية للتربية تضم اكثر من ٣٣ الف دارس موزعين على ٨٠٠ مركز في المدارس الاحادية، عند استغلال يوم الجمعة والسبت ويوم اخر من الاسبوع، اي يعني الدراسة ٣ ايام فقط بواقع ١٠ حصص في الاسبوع، وهي ٤٠ حصة في الشهر و٢٨٠ حصة سنويا. وعن عدد المستفيدين في كل صف واعمارهم اشار عطية الى ان عدد كل صف يتراوح بين ١٥–٥٠ مستفيدا، اما اعمارهم فتتراوح بين ١٥–٥٥ سنة، وعن دفع اجور نقل للطلاب الدارسين، كما تفعل بعض منظمات المجتمع المدني، اشار عطية ان الوزارة تعاني من قلة التخصيصات، الا اننا شرعنا في القانون الجديد منح مخصصات نقل للمعلمين والدارسين، وعن مشكلة عدم وجود كادر متخصص يسد الحاجة اوضح عطية الى ان هناك الية لدى المديريات العامة للتربية، للاستعانة بالخريجين التربويين (معلمين) يتم تعيينهم على اجور المحاضرات ولهم الاولوية في التعيين في الوزارة لاحقا، عند ثبوت مساهمتهم في هذا المشروع، وعن اجور المحاضرات اشار عطية ان ذلك من اختصاص مجلس محافظة بغداد الذي يساهم بمشاركة فاعلة في هذا المشروع.

وعن فرص نجاح هذا المشروع الذي تقوم به كل من الوزارة ومجلس محافظة بغداد من خلال لجنة التربية والتعليم فيها يشير عطية:

بالنسبة للشهادة اصبحت مطلوبة من قبل الجميع في الوقت الحاضر، لذلك نرى الاقبال على المراكز صار شديدا، ذلك لان الدارس سوف يستمر بالدراسة للحصول على الشهادة الابتدائية في حالة صدور القانون، اما الان فالشهادة الممنوحة للدارس هي الشهادة الاولية (شهادة الصف الرابع الابتدائي)، واضافة الى ان الدارس يامل من خلال الشهادة تطوير شخصيته ومهاراته في الحياة، وتحسين مردوده المالي والمشاركة في العملية السياسية من قبيل اختياره المرشح الانسب في الانتخابات، اما من الناحية الاجتماعية ففرص الزواج للدارس تكون اوفر من الشخص الامي.

اما عن وجود اكثر من ٥ ملايين امي في العراق، فاذا ما افترضنا ان تعداد سكان العراق في الوقت الحاضر هو اكثر من ٣٠ مليون مواطن فهذا يعني ان خمس السكان هم اميون، وهذا الامر يدعو الى الحزن، وقد علق مدير المركز الاستاذ عطية على ذلك بالقول:

– العراق بلد الامكانيات العلمية والبشرية وقد حصل على جوائز تقديرية عام ١٩٩٠ وخاصة في مؤتمر (جوستبان) لتقييم البلدان ثقافيا حيث كان العراق في طليعة الدول التي نقصت فيه نسبة الامية الى حد كبير.

وعن مدى نجاح تلك الحملات في السابق، اشار عطية الى ان حملة محو الامية التي بدات عام ١٩٨٠، كانت كبيرة وكانت نسبة النجاح فيها ٧٥ ٪، ذلك لانها اقترنت بعقوبات (السجن والغرامة) وأعطت مردودها لأنها كانت ملزمة. اما عن حملتنا الحالية و المنتظرة فهي خالية من صفة الالزام ذلك لانها تتماشى وتطور المجتمع الديمقراطي للبلد، وهناك حوافز للدارسين منها افضلية التعيين في الدوائر، ومنح اجازة السوق وكلها التزامات غير مباشرة.

إلغاء المدارس الشعبية

وعن الغاء قانون محو الامية رقم (٩٢) لسنة ١٩٧٨، اشار عطية الى ان القانون المذكور قد تم الغاؤه بمو جب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٨٧، وكل ما يتعلق به من المدارس الشعبية، اما اسباب الالغاء في انتفاء الحاجة اليه للاغراض التعبوية والعسكرية والحزبية، حيث انتقل الدارس الى الجيش الشعبي وزجه في طاحونة الحرب العراقية الا يرانية.

مجلس محافظة بغداد

بالتعاون مع وزارة التربية وعدد من منظمات المجتمع المدني اعدت لجنة التربية والتعليم في مجلس محافظة بغداد برنامجا لمحو الامية والحد منها، واشارت باسمة عبد الامير حسين عضو اللجنة وهي مديرة مدرسة الى ان اللجنة قامت بتهيئة كوادر متقدمة من حملة شهادات الدكتوراه والماجستير بعدد ٢٦ عضوا، تم تدريبهم في جامعة (جيمس ماديسون) الامريكية عبر الانترنيت ولمدة شهر واحد، كما قدم فريق الاعمار الامريكي محاضرات لمدة ٣ ساعات يوميا للاعضاء المذكورين، وقام هؤلاء الكوادر المتقدمة بتدريب المعلمين والمدرسين بتاريخ ١/ ٧/ ٢٠١٠، كوجبة اولى شملت ١٥٠ مركزا في بغداد واطرافها في مديريات التربية البالغ عددها ٦ مديريات تابعة لوزارة التربية، وسوف تبدأ الدراسة في مراكز محو الامية بتاريخ ١/ ٨/ ٢٠١٠.

وعن وجود اكثر من ٥ ملايين امي في البلد اشارت باسمة الى انها ظاهرة مؤلمة وسلبية تضر المجتمع ضررا بالغا على الصعد الاجتماعية والثقافية كافة، كما اوضحت باسمة ان عدد الاناث يفوق عدد الذكور مبينة ان الاسباب كثيرة منها قلة وعي الاسرة والظرف الامني المتدهور، واوضحت باسمة ان هناك تعاونا مع منظمة اليونسكو، كما ان الشيخة موزة زوجة امير قطر قد قدمت دعما ب٥ ملايين دولار كمنحة لمشروع محو الامية، وعن دور منظمات المجتمع المدني في انجاح هذا المشروع قالت باسمة:

– جاءت بعض منظمات المجتمع المدني للمساهمة في هذا المشروع ظنا منها بان هناك دعما ماليا لها، وعندما وجدت ان لا وجود للمنح انسحبت وبقي البعض الاخر، وعن عدد الدارسين في هذه الوجبة اشارت باسمة الى ان العدد هو ٨٤٣و٢١ دارسا في بغداد فقط، ذلك لان بغداد تضم لوحدها (مليوني) امي، وقد تم تحديد عدد الدارسين في فصل الصيف ولمدة شهرين، وتشمل الدورة طرائق تدريس الكبار، توصيل المعلومة للكبار، التعامل مع الكبار وفق (علم النفس)، وسيتم فتح سجل لدى المعلم لكل دارس يشمل وضعه (النفسي، الاجتماعي، الاقتصادي)، ويتخرج الدارس حاملا الشهادة الاولية وهي (للصف الرابع الابتدائي)، أما عن عمر الدارس فلم يتم تحديد العمر، وباستطاعة الراغب الدراسة مهما كان عمره.

دور منظمات المجتمع المدني

ولما كانت الاحصائيات تشير الى زيادة ملحوظة في امية المرأة العراقية:

تنفذ جمعية الثقافة للجميع بالتعاون مع مديرية تربية بغداد الجديدة قسم الاطراف مشروع محو الامية الذي بدأ العمل به بتاريخ ٢٠/٢/٢٠١٠ (مجلة السؤال العدد ١٩ حزيران ٢٠١٠) وهو من اهم المشاريع الانسانية لما يحتويه من برامج وخطط للنهوض بوضع المرأة في المناطق المستهدفة وهي (الكمالية، الفضيلية، حي البتول، العماري، الباوية ، شهداء العبيدي) اذ تعاني هذه المناطق من نقص الخدمات وتدهور الاوضاع المادية وانتشار البطالة، والتهميش الذي تتعرض له المرأة، ويضم المشروع ١٠٠٠ امرأة موزعات على ١٠ مدارس في تلك المناطق، وتقوم الجمعية بتوفير القرطاسية للسيدات المنخرطات في المشروع وتم تجهيز المراكز المذكورة بوسائل التبريد والمولدات، إضافة الى التركيز على تطوير البرنامج التعليمي للدارسات، من خلال اعطائهن محاضرات حقوق الانسان، الاسعافات الاولية وندوات التوعية الصحية، فضلا عن توفير الباحثات الاجتماعيات ومحام لتقديم الاستشارة الاجتماعية والقانونية للدارسات.

الاحصاء غير دقيق

رئيس منظمة العلم للجميع قتيبة عبد الرحمن اشار، الى ان الجهاز المركزي للاحصاء لم يكن دقيقا في ذكر النسب المئوية للمتعلمين والاميين، بل اعتمد احصائية قديمة يعود تاريخها الى الثمانينيات من القرن الماضي، عندما كانت الوزارات تكذب على الحكومة، ومنها وزارة التربية، كما ان كل الاحصائيات تفتقر الى الدقة، ولكن الحقيقة المرة التي تقول ان هناك واحدا من كل خمسة عراقيين أمي، هي الحقيقة رغم قساوتها، وهي الاقرب الى الصواب، ولعل هذا الرقم المحزن كاف ليدق ناقوس الخطر في البلد الذي عرف بعلمه منذ الحضارة الاولى للبشرية، لذافالامية مرض يجب مكافحته وافة يجب التصدي لها وخطط وزارة التربية قاصرة عن ايجاد الحلول الناجعة ما لم تتظافر معها جهود منظمات المجتمع المدني.

وختاما تجدر الإشارة الى ان القانون الذي قدم الى البرلمان منذ عام ونصف العام لم تتم المصادقة عليه، بل تم ترحيله الى الدورة الجديدة للبرلمان وكأن الامر غير مهم ولا ضروري، كما ان الموازنة العامة لعام ٢٠١٠ كانت خالية من رصد اي مبلغ لمحو الامية مع العلم ان عدد الاميين من العراقيين والعراقيات قد بلغ ٥ ملايين امي، بالاضافة الى المشاكل التي تعانيها العملية التربوية في الوقت الحاضر، ومنها تسرب التلاميذ في المرحلة الابتدائية والاسباب كثيرة لا مجال الى شرحها في الوقت الحاضر.

أحد صفوف محو الامية